مجلس النواب

الفريق الحركي الرباط في 2024/11/27

الرقم : 18660

الى السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، المكلف بالشغل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

المخطط التشريعي المعتمد من قبل قطاع الشغل لما تبقى من الولاية التشريعية الحالية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

من المؤكد أن القطاع الحكومي الذي تشرفون عليه على غرار غيره من القطاعات الحكومية تتوفر على رؤية بخصوص تعزيز الترسانة القانونية، ذات العلاقة بالمجالات التي تدخل في اختصاصها وذلك وفق الالتزامات التي وردت في البرنامج الحكومي.

وعلى الرغم من كون المخطط التشريعي غير ملزم قانونا، فإنه على الأقل يبين خارطة الطريق، بالنسبة لما يعتزم أي قطاع الحكومي إعداده من نصوص تشريعية، حتى يكون الرأي العام على بينة من الأفق التشريعي للحكومة، وذلك في إطار الحق في الحصول على المعلومة.

وبناء عليه، نسائلكم كاتب الدولة عن المخطط التشريعي للقطاع الوزاري الذي تشرفون عليه لما تبقى من هذه الولاية الحكومية والتشريعية سواء ما يتعلق بالقانون أو النصوص التنظيمية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ادريس السنتيسي